استقلال السودان1953.1956م: (الحكم الذاتي – أول انتخابات– الاستقلال)

الدكتور الحواس غربي قسم التاريخ جامعة 8 ماي 1945م قالمة

gharbi.elhaouas@univ-guelma.dz

الملخص:

ان قضية استقلال السودان مرت بفترات وخطوات تمثلت في الحكم الذاتي، الا ان الصراع اشتد حول تقرير المصير عن طرق مفاوضات متنوعة للوصول الى الحكم الذاتي، الذي واجهته العديد من العراقيل منها مسألة السودنة وقضية الجنوب، هذا الذي أدى إلى تباين واختلاف المواقف السودانية حول فكرة الحكم الذاتي، لكن الوصول الى الاستقلال كان في خضم الصراع بين دعاة الاتحاد مع مصر والاتجاه الاستقلالي السوداني، كما كانت انتخابات1953م في السودان اول انتخابات لحكومة الحكم الذاتي والانتقالية لمرحلة الاستقلال، كما سجلنا تدخل دولتا الحكم الثنائي في الانتخابات لكسب نتائج لمرشحها التي تدعمه، واستمرت مصر والانجليز في استمالة و كسب ود الحكومة السودانية الجديدة، مما خلق مشاكل داخلية أبرزها ازمة جنوب السودان، وأخير تم استقلال السودان في الفاتح جانفي 1956م.

الكلمات الدالة : السودان ،مصر ، الانجليز ، الاستقلال ، انتخابات

Abstract :

The issue of the independence of Sudan has passed through periods and steps of self-government, but the conflict has intensified over the self-determination of various negotiating ways to achieve autonomy, which faced many obstacles, including the issue of Sudanization and the issue of the South, which led to the divergence and different positions of the Sudanese on the idea of governance However, access to independence was in the midst of the conflict between the advocates of the union with Egyp t and the Sudanese independence trend, as the 1953 elections in Sudan were the first elections for the autonomy and transitional government for the independence phase, as we recorded the intervention of the two countries in the elections to win the results of its candidate Egypt and the English continued to woo and win over the new Sudanese government, creating internal problems, most notably the crisis in

South Sudan, and finally Sudan's independence on January 1, 1956.

Key words :Sudan, Egypt, the British, independence, elections

1.مقدمة

مر السودان في تاريخه ابتداء من عام1821م بثلاث مراحل متباينة؛ فالمرحلة الأولى خضع السودان فيها للحكم المصري- العثماني من عام1821م إلى غاية1881م، والمرحلة الثانية خضع خلالها السودان لحكم الدولة المهدية ما بين عام1881م إلى سنة1898م؛ ثم دخل السودان في تاريخه في المرحلة الأخيرة عندما وقع تحت الحكم الثنائي المصري- البريطاني في الفترة ما بين1899-1956م. في حين عرفت المرحلة الاخير او المرحلة الاستعمارية التي واجهتها الحركة الوطنية السودانية منذ 1919م التي استطاعت الوصول وتحقيق الحكم الذاتي منذ 1953م ثم الاستقلال سنة 1956م، واردنا في مقالنا هذا دراسة قضية استقلال السودان من خلال الحكم الذاتي واول انتخابات سودانية لتشكيل حكومة مستقلة والاستقلال النهائي. فكيف تم ذلك؟

أولا: الحكم الذاتي في السودان

2. ظروف الحكم الذاتي للسودان:

أرادت بريطانيا المواجهة بين السودانيين والمصريين فعملت على التعجيل بالحكم الذاتي للسودان، ولهذا طلب الحاكم العام (روبرت هاو) من ستانلي بيكر أن يضع تقريرا بما انتهت إليه أعمال اللجنة المكلفة بوضع مسودة دستور الحكم الذاتي، وبعد انتهاء اللجنة من عملها عرضت مسودة الدستور على الجمعية التشريعية في23جانفي1952م فأقرها في23أفريل بعد إدخال تعديلات عليها[1]، ثم رفعت إلى الحكومتين المصرية والبريطانية في ماي1952م للتصديق عليه.

وقد أدى تطور الأحداث في مصر بقيام ثورة الضباط الأحرار في23جويلية1952م، التي أسقطت الحكومة المصرية المطالبة بالسيادة على السودان، واعترفت حكومة الثورة بحق الشعب السوداني وتقرير مصيره إما باختيار الاستقلال أو الاتحاد مع مصر، وأن يكون مشروع قانون الحكم الذاتي أساسا لمفاوضاتها مع الأحزاب السودانية والحكومة البريطانية[2]، ودخلت حكومة الثورة المصرية في مفاوضات بشأن مستقبل السودان.

3. المفاوضات حول مستقبل السودان (نوفمبر1952– فيفري1953)م[3] :

وقبل الدخول في المفاوضات قدمت الحكومة المصرية مذكرة بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير لبريطانيا.

1.3 المذكرة المصرية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير:

شملت المذكرة المصرية المتعلقة بالحكم الذاتي وتقرير المصير في2نوفمبر1952م على16بندا وملحقان.

2.3 مذكرة بعنوان السودان المستقبل:

ـ الملحق الأول يتعلق بسلطات الحاكم العام التقديرية.

ـ الملحق الثاني يتعلق بالتعديلات التي ترى الحكومة المصرية إدخالها على مسودة قانون الحكم الذاتي. وجاء في:

البند1: حق السودانيين في تقرير المصير.

والبند2: أن تكون هناك فترة انتقالية بغرض تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتي الكامل، وتهيئة الجو الحر المحايد.

والبند3: تبقى السيادة على السودان من حق السودانيين حتى يتم تقرير المصير.

والبند15: مصير السودان يتقرر إما بأن تختار الجمعية التشريعية ارتباط السودان بمصر على صورة ما، وإما بأن تختار استقلال السودان التام عن مصر وأي بلد آخر.

وشكلت الحكومة المصرية لجنة برئاسة رئيس الوزراء محمد نجيب للدخول في مفاوضات مع بريطانيا بشأن مستقبل السودان السياسي(الحكم الذاتي وتقرير المصير

للسودان) التي استمرت أكثر من شهرين، من20نوفمبر1952إلى12فيفري1953م، وعقدت خلالها عشر10جلسات وأوضح الوفد المصري موقفه بالقول:(لا نريد سيادة لمصر وإنما نريد السيادة للسودانيين)[4] .

4 . ظهور خلافات حول الحكم الذاتي:

وبدأت الجلسة الأولى في20نوفمبر1952م ولكن سرعان ما تعثرت بسبب الخلاف الذي نشب بين الجانبين حول سلطات الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب ومسألة السودنة.

1.4 مسألة الجنوب:

اقترح السفير البريطاني رالف ستيفنسون في اجتماع24نوفمبر فكرة إعادة إدراج المادة100في مشروع قانون الحكم الذاتي، لتصبح مسؤولية الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب ضمن سلطاته التقديرية، وخلال اجتماع9ديسمبر قال السفير أن سلطات الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب تستهدف تحقيق غرضين هما ضمان انضمام الجنوب إلى باقي السودان في المرحلة القادمة والتأكيد من أن الجنوب سيمنح ثقته للشمال أثناء الفترة الانتقالية. وفي اجتماعي24نوفمبرو9ديسمبر1952م شدد الجانب المصري على أنه يجب ألا تكون هناك تفرقة بين أهالي السودان أو أن تذكر كلمة- شمال- و- جنوب- في مشروع قانون الحكم الذاتي[5] .

ب- مسألة السودنة:

ـ **الموقف البريطاني**: رأى أنه يجب ألا يربط تقرير المصير السودان بالسودنة بمعنى أن يأخذ تقرير المصير مجراه بالرغم من أن بعض الوظائف لم تتم سودنتها بعد.

ـ **الموقف المصري**: أكد فيه بضرورة الربط بين تقرير المصير والسودنة لأنه طالما أن الغرض الأساسي للسودنة هو توافر الجو الحر المحايد لتقرير المصير فمعنى ذلك ألا يبقى بريطاني أو مصري في وظيفة رئيسية[6].

وتواصلت المفاوضات بين الجانبين في12جانفي1953م وخلالها سلم السفير البريطاني للجانب المصري مشروع اتفاق، وقال أن حكومته تعتبر المشروع ردا على مذكرة الحكومة المصرية المؤرخة بتاريخ2نوفمبر1952م، وتضمن المشروع في شأن المادة100بأن حكومته لا تنوي فصل الجنوب عن بقية السودان، وأن سلطات الحاكم العام بشأنه لن تستخدم على أية صورة تتعارض وسياسة الوحدة، وأما فيما يخص السودنة اقترحت الحكومة البريطانية أن يعهد للحكومة السودانية عند تكوينها باتخاذ القرار بشأن مدة السودنة ومداها[7].

5. المواقف السودانية السياسية من الحكم الذاتي:

اتفقت حكومة الثورة المصرية مع الأحزاب السودانية(حزب الأمة، والحزب الجمهوري الاشتراكي والحزب الوطني الاتحادي)على أساس الدستور المقترح وعملية الحكم الذاتي في السودان، وكيفية التفاوض مع بريطانيا لحسم المتعلقات الخاصة بهذا الشأن، وتم في

الخرطوم يوم10فيفري1953 توقيع اتفاقية بين الأحزاب السودانية تضمنت تأييد ما ورد في المذكرة المصرية وطالبت أيضا بما يلي:

– أن يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية التي تقرر مصير السودان[8] بسنة على الأقل[9].

– عندما يتم سحب القوات العسكرية من السودان يوكل أمر الأمن الداخلي في البلاد إلى القوات المسلحة السودانية وحدها، وتكون أوامرها العليا وقيادتها وولاؤها للبرلمان السوداني، والحاكم العام ليس له سلطة على حكومة السودان من يوم إتمام الجلاء إلى غاية انتهاء تقرير المصير[10].

– وفيما يخص الجنوب فأن أي قرار تتخذه لجنة الحاكم العام ويرى الحاكم أنه يتعارض مع مسؤولياته أو مع أي تشريع يقرره البرلمان السوداني، ولا يتفق ومبدأ ضمان العدالة والمساواة في معاملة كل سكان المديريات المختلفة في السودان يحال إلى دولتي الحكم الثنائي، ويجب أن يصل رد الحكومتين خلال شهر ويكون قرار اللجنة أو التشريع الذي اقره البرلمان نافذا، إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك.

– تقوم لجنة الحاكم العام فورا عقب إعلان الدستور، وقبل إجراء الانتخابات وتحل اللجنة محل الحاكم العام عند غيابه، وبرئاسة العضو المحايد الهندي أو الباكستاني وتشكل اللجنة بمرسوم مصري.

– إذا تقرر سودنة وظيفة لا يتوافر لها سودانيون أكفاء يتم اللجؤ إلى عناصر أخرى محايدة تقررها الحكومة السودانية.

– الانتخابات مباشرة في كل السودان كلما كان ذلك ممكنا وعمليا، وتقرر هذا لجنة الانتخابات التي تشرف على إجرائها، وختمت الأحزاب السودانية مطالبها بتأكيدها مقاطعة الانتخابات التي تجرى أن لم تصبح هذه النقاط أساسا لدستور الحكم الذاتي[11].

6. الاتفاق المصري البريطاني بشأن الحكم الذاتي:

تم في12فيفري1953م توقيع اتفاق بين مصر وبريطانيا بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان وقعها عن الجانب المصري اللواء محمد نجيب، وعن الجانب البريطاني السفير رالف ستيفنسون، وتضمنت15مادة و4ملاحق، وأهم ما جاء في مواد الاتفاقية:

1- ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد للمجتمع السوداني.

2- تمهيد للتخلص من الإدارة الثنائية فعليا، فالمرحلة الانتقالية تكون بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير، أما السلطة الدستورية العليا داخل السودان خلال هذه المرحلة فأنها من مسؤولية الحاكم العام البريطاني الذي يمارس جميع سلطاته على وفق قانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام. وجاء في

نص المادة15من الاتفاقية على أن تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع[12].

وتضمنت المادة2 تحديد الفترة الانتقالية بثلاث03 سنوات يمارس السودانيون خلالها الحكم الذاتي لتهيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير[13].

وأوكلت المادة12من الاتفاقية للجمعية التأسيسية القيام بواجبين:

أ- أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ، وذلك إما بارتباط السودان بمصر على أية صورة أو الاستقلال التام.

ب- اعداد دستورا للسودان يتوافق مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد[14] . وتحترم الحكومتان المتعاقدتان قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وقد الحق بهذا الاتفاق أربعة4 ملاحق توضح: الملحق1: يحدد سلطات لجنة الحاكم العام، والملحق2: حدد سلطات لجنة الانتخابات، وتناول الملحق3: سلطات لجنة السودنة، وجاء في نص الملحق4 ببعض التعديلات لمشروع قانون الحكم الذاتي وفقا لهذا الاتفاق وتفسيرات لبعض ما جاء به[15] .

فكانت موقف ورغبة السودانيون في اول إجماع لها في7مارس1954م، أن يحل السودانيون محل البريطانيين في وظائف مديري المديريات ومفتشي المراكز قبل نهاية سنة1954م[16]. وعلى ضوء هذا الاتفاق، أعلن في الخرطوم في21مارس1953م

صدور قانون الحكم الذاتي بتوقيع الحاكم العام للسودان روبرت هاو، وبحضور وزير الدولة البريطاني سلوين لويد والرائد صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة المصرية والمسؤول عن الملف السوداني.

7. أول انتخابات في تاريخ السودان1953م وانعكاساتها.

1.7 التحضير للانتخابات البرلمانية نوفمبر1953م:

أقيمت الانتخابات البرلمانية في ظل مجريات الحكم الذاتي ما بين15-25نوفمبر1953م في دوائر الانتخاب المباشر، ومابين2-25نوفمبر في دوائر الانتخاب غير المباشر وهذا بالنسبة لانتخاب مجلس النواب، أما الاقتراع لمجلس الشيوخ فقد اجري في الفترة من26نوفمبر إلى5ديسمبر1953م[17]، وهي أول انتخابات في تاريخ السودان، وبلغ عدد المرشحين فيها322مرشحا، في حين بلغ عدد الناخبين1.600.000ناخب[18].

وانطلقت التحضيرات للانتخابات البرلمانية وتم تقسيم الدوائر الانتخابية[19]، حيث تقرر أن تجرى الانتخابات في35دائرة من دوائر المديريات الشمالية بالانتخاب المباشر، و57دائرة من هذه المديريات الشمالية والمديريات الجنوبية بالانتخاب غير المباشر على درجتين كما خصصت ثلاث03دوائر للخريجين ينتخب أعضاءها خريجو المدارس الثانوية وما فوقها وذلك عن طريق البريد على لجنة الانتخابات، ثم رفعت عدد الدوائر التي تجرى فيها الانتخابات المباشرة من35إلى78دائرة، ورفعت عدد دوائر الخريجين من

ثلاث03إلى خمس05دوائر[20]، وللخريجات السودانيات اللواتي أكملن تعليمهن الثانوي كحد أدنى حق الانتخاب في هذه الدوائر، وبلغ عددهن25ناخبة هن خريجات مدرسة أم درمان الثانوي للبنات ومدرسة الاتحاد العليا بالخرطوم[21].

2.7. التدخل المصري في الانتخابات:

وعرفت هذه الانتخابات تدخلا سافرا من مصر وبريطانيا، وكذلك تواصل دعمهما المادي والمعنوي للأطراف المؤيدة لمواقفهما السياسية داخل السودان للحصول على اكبر عدد ممكن من المؤيدين لهذا الطرف أو ذاك[22]؛ فمصر قدمت مساعدات مادية ومعنوية للأحزاب المنادية بوحدة وادي النيل الأحزاب الاتحادية وظلت دعايتها متواصلة لدعم وحدة وادي النيل في حين شنت هجوما على الأحزاب الاستقلالية من خلال الصحف والمجلات وعن طريق الإذاعة في القاهرة، وقبل أجرى الانتخابات منحت الحكومة المصرية إجازات للآلاف من السودانيين العاملين في مصر والسماح لهم بالعودة إلى السودان واستخدامهم كنفوذ في دعايتها الانتخابية لصالح مصر، وبلغت مدة تلك الإجازات إلى4اشهر مدفوعة الأجر، بالإضافة إلى تسخيرها لكل الموارد والمصالح المصرية في السودان للوقوف إلى جانب الحزب الوطني الاتحادي، وتم أيضا إرسال أعداد كبيرة من الطلاب المصريين إلى السودان ظاهريا لأغراض تعليمية وفي الواقع هم إضافة في سبيل الدعاية[23].

وكرد فعل اصدر حزب الأمة 30نوفمبر1953م بيانا اتهم فيه مصر بالتدخل في سير الانتخابات أكد على أن:(...التضليل والمال المصري لم يترك ذريعة ولا فرصة إلا استغلها وأنه كان أبعد بكثير مما تصوره حزب الأمة...، وأن الحزب سيتخذ الخطوات العملية الحاسمة التي تقتضيها مصلحة البلاد...) ، وسارع التيار الاتحادي إلى أصدر بيان مماثل في01ديسمبر1953م أعلن فيه استعداده للعمل مع الأحزاب السودانية الأخرى(... متآخين ومتآزرين للصالح العام...حتى نجعل من وطننا الذي آلت أموره إلى أبنائه وطنا جديدا بما بذلتم جميعا في سبيله من جهد وتضحيات...) [24].

3.7 التدخل البريطاني في الانتخابات:

أما بريطانيا فقد سعت إلى دعم الأحزاب الاستقلالية حيث وظفت سيطرتها وموظفيها في السودان لخدمة العملية الانتخابية لصالح حزب الأمة الذي اتهم من قبل الاتحاديين بسعيه لضم السودان إلى دول الكومنولث البريطاني، وطلبت بريطانيا تشكيل جبهة مشتركة يتم فيها التفاهم بين حزب الأمة والجمهوري الاشتراكي لخوض الانتخابات واتصل رجال السفارة البريطانية بأقطاب الحزبين بغية التقريب منهما لتنسيق مجريات الترشح للانتخابات وأوضحت بريطانيا موقفها بالقول:(إن هدفنا الوحيد هو أن نحصل على أكبر عدد من العناصر الاستقلالية في البرلمان، وإننا نرغب في أن يفوز حزب الأمة بكل مقعد يستطيع الفوز به. فضلا على هذا نريد أن نرى مرشحين آخرين من غير حزب الأمة قد تم فوزهم...وبهذا يزداد عدد أعضاء البرلمان من العناصر الاستقلالية على حساب الاتحاديين..). [25]

4.7 نتائج الانتخابات:

وأسفرت الانتخابات في يوم29نوفمبر1953م عن فوز الحزب الوطني الاتحادي بالأغلبية في البرلمان- مجلسي النواب والشيوخ، وهذا يرجع للدعاية والدعم من دولتي الحكم الثنائي، فإن حصول الحزب الوطني الاتحادي على أغلبية المقاعد في مجلسي الشيوخ والنواب، ويليه حزب الأمة بـ22مقعد في مجلس النواب و3مقاعد في مجلس الشيوخ، فالحزب الوطني الاتحادي حقق نتائجه نتيجة دعم مصر، أما الثاني فدعمته وساندته بريطانيا، ونال الشيوعيون والمتمثل في الجبهة المعادية للاستعمار على مقعدٍ واحدٍ في مجلس النواب في حين لم يحصل الحزب على أي مقعد في مجلس الشيوخ[26].

وقد تفوق الحزب الوطني الاتحادي برئاسة مجلس النواب والشيوخ ضد مرشحي حزب الأمة، وعين الحاكم العام بموجب قانون الحكم الذاتي20عضوا في مجلس الشيوخ10منهم من الحزب الوطني الاتحادي، والـ10الآخرون من باقي الأحزاب والمستقلين[27].

وعقد البرلمان السوداني أول جلسة له في1جانفي1954م، وفوض لإسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي تشكيل حكومة وطنية[28]، بعد فوزه على السيد محمد أحمد محجوب بـ56صوتا مقابل37صوتا، وامتنع3أعضاء عن التصويت وتغيب واحد، وألقى السيد إسماعيل الأزهري خطابا قال فيه: (أعاهد الله أمام هذا

المجلس بألا أعمل إلا ما أراه حقا متماشيا مع مصلحة الوطن وتقدمه وعمرانه مستهدفا رفعة الشعب السوداني وحريته وكرامته...)[29].

وشكل إسماعيل الأزهري أول وزارة لدولة السودان في6فيفري1954م، والتي ضمت10وزراء وأعلنت برنامجها الذي تضمن المهام الأساسية للوزارة وهي تنفيذ اتفاقية الحكم الذاتي، وعلى هذا الأساس تم تشكيل اللجنة الخاصة بـ"السودنة" سودنة وظائف الدولة منها الوظائف الإدارية والشرطة وقوة دفاع السودان وتحديد واجباتها وقد بدأت الوزارة أعمالها لتحقيق هذا الهدف منذ الأيام الأولى لها، وأكملت جميع الإجراءات في أوت1955م[30].

5.7. دور الانجليز في استقلال السودان[31]:

سعت بريطانيا خلال المرحلة الانتقالية للتأثير في التطورات السياسية بالسودان، فبدأت بربط العلاقة مع الحزب الوطني الاتحادي من أجل ابعاده عن مبدئه الاتحادي إلى الاستقلال، وبينت أن هدف السياسة البريطانية أن تكون السودان جمهورية مستقلة، وله علاقات حسنة مع بريطانيا، حيث إن الاستقلال عن طريق الحزب الوطني الاتحادي أكثر نفعا لخدمة مصالح الحكومة البريطانية من عن طريق عبد الرحمن المهدي وحزب الأمة، وعليه اقترح الحاكم العام دعوة الأزهري إلى زيارة لندن للبحث في المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وبالفعل، سافر الأزهري إلى لندن في الأسبوع الأول من نوفمبر1954م، والتقى برئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل وزعماء الأحزاب السياسية البريطانية، وانتهز الأزهري الفرصة ليؤكد أن ليس من أهداف الحزب الوطني الاتحادي أن يستبدل استعمارا باستعمار آخر وأن يضعف شخصية السودان وأي اتحاد مع مصر يجب أن يصون للسودان استقلاله وحريته وسيادته من غير التفريط في الانتصارات التي أحرزها السودان، وعند عودته إلى الخرطوم أدلى إلى جريدة الأيام السودانية المستقلة بتصريح تضمن رأييه الذي سيعرضه أمام لجنة الحزب التنفيذية لمناقشته مع غيره من الآراء، جاء فيه:

أ- أن يكون السودان جمهورية برئيسها، ومجلس وزرائها كما أن مصر جمهورية.

ب- أن يكون الاتحاد أو الرباط الذي يربط السودان بمصر في اتحادهما، مجلسا أعلى يضم مجلس الوزراء السوداني، ومجلس الوزراء المصري يجتمعان مرة واحدة أو أكثر كل عام للبحث في المسائل المشتركة كالدفاع والسياسة الخارجية ومياه النيل.

ج- تعرض قرارات المجلس الأعلى على البرلمان لإقرارها أو نقضها أو تعديلها.

8. انعكاسات الحكم الذاتي في السودان :

وقد عرفت فترة الحكم الذاتي في السودان تطورات سياسية هامة على الصعيد السياسي في مصر بعد ظهور الخلافات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة والرئيس محمد نجيب الذي يعده السودانيون"نصف سوداني". وانعكس هذا الخلاف على السودانيين

الذين يتعاطفون مع محمد نجيب وهو ما ترك أثرا واضحا في مستقبل التعاون[32]، والتقارب مع مصر وأثر في موقف الأزهري الشخصي الذي كان أكثر تحمسا نحو الارتباط بمصر فبدأ بالتراجع عن موضوع الوحدة أو الاتحاد مع مصر، وقال أنه كان يؤيد الاتحاد في ظل حكومة ملكية دستورية، ولكن الحوادث في مصر غيرت رأيه. وكانت بريطانيا حريصة على تشجيع الأزهري على التوجه نحو استقلال السودان لسحب البساط من تحت أقدام المصريين ودفع تطور الأحداث السياسية الداخلية في مصر، لاسيما بعد تنحية الرئيس محمد نجيب إلى أن يتخذ الأزهري خطوات عملية أثرت في مستقبل الاتحاد مع مصر، وهي[33]:

- تعطيل الصحف الداعية إلى الاتحاد ومنها جريدتا العلم والاتحاد.

- رفض المبلغ الذي رصدته مصر(700ألف جنيه)كمحاولة لإغراء الحكومة السودانية تحت عنوان دعم المشاريع الاجتماعية والصحية والثقافية في السودان.

لقد خلف موقف الأزهري الجديد من الوحدة أو الاتحاد مع مصر إلى حدوث انشقاق في صفوف الحزب الوطني الاتحادي؛ إذ قدم بعض الوزراء استقالتهم، وهم: وزير الدفاع خلف الله خالد، ووزير المعارف ميرغني حمزة، ووزير الزراعة والري وأحمد جلى وزير الدولة، و أسسوا حزب الاستقلال الجمهوري في02جانفي1955م، وأجرى الأزهري تعديلا وزاريا محدودا لملء الوزارات الشاغرة بالوكالة فأسندت وزارة

المعارف إلى علي عبد الرحمن، ووزراه الزراعة والري إلى وزير الأشغال محمد نور الدين[34].

كما استغلت المعارضة البرلمانية المنشقة عن الحزب الوطني الاتحادي مناقشة لائحة قانون الميزانية للعمل على إسقاط الحكومة، فأقترح ميرغني حمزة في10نوفمبر1955م إجراء التصويت على الميزانية وعلى الثقة بالحكومة أيضا، فكانت نتيجة التصويت حجب البرلمان الثقة عن الحكومة، بعد أن صوت49 نائبا مقابل45 نائبا مؤيدا، الأمر الذي دفع الأزهري إلى تقديم استقالته إلى الحاكم العام في اليوم نفسه. وبعد سقوط حكومة الأزهري بأربعة أيام رجع وشكل الوزارة مرة ثانية في15نوفمبر وبموجب التقاليد الدستورية لاختيار الوزراء من قبل المجلس النيابي تم التصويت لاختيار أحد المرشحين الأزهري وحمزة ففاز الأول بأغلبية بسيطة على منافسه، بعد أن حصل على48 صوتا مقابل46 صوتا لحمزة الميرغني، وضمت الوزارة الثانية أعضاء الوزارة السابقة مع إضافة وزير واحد من الجنوب هو بلين البريبو الذي أسندت إليه وزارة الثروة الحيوانية[35].

وقد رافق عودة الأزهري إلى الرئاسة تظاهرات في شوارع المدن السودانية تنادي بحياة الأزهري وبالاستقلال فطلب البرلمان السوداني في12أوت1955م من الحاكم العام أن يبلغ إلى مصر وبريطانيا رغبة البرلمان في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير وجلاء الجيوش الأجنبية، وفي29أوت طلب البرلمان من دولتي الحكم الثنائي إجراء تقرير المصير عن طريق الاستفتاء الشعبي المباشر بدلا من الجمعية التأسيسية كما ورد في اتفاق12فيفري1953م، وحين تأكد للأحزاب السودانية أن الرأي العام اتجه نحو

الاستقلال اتفق ممثلوها على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان، وعندما اجتمع البرلمان السوداني في19ديسمبر1955م من أجل إعلان الاستقلال تقدم ممثلو الجنوب في البرلمان بشرط واحد للموافقة على الاستقلال وهو قيام نظام فيدرالي، ونتيجة لهذا انقسمت الأحزاب السياسية السودانية في موقفها إزاء الجنوب إلى قسمين:

ـ القسم الأول: يرى أن قضية الجنوب لا تحل إلا عبر تعريب وإسلام أهل الجنوب وأسلمتهم،

ـ القسم الثاني: يرى ضرورة الاعتراف بالخصائص الثقافية والزنوجية التي هي حقيقة من حقائق الواقع الإثني في السودان، ولها انعكاسها على الواقع السياسي في نهاية الأمر، ولقد أصبحت قضية الجنوب مجالا للمساومات السياسية والدعائية[36].

9. نحو استقلال السودان:

أمام هذه الظروف واقتراب موعد استقلال السودان ظهر اتجاهان الأول استقلالي يدعو إلى إعلان الاستقلال التام للسودان يدعمه حزب الأمة، والثاني اتحادي يسعى إلى إقامة اتحاد مع مصر، وإزاء اشتداد الصراع بين الاتجاهين قررت قوة دفاع السودان وهي القوة العسكرية الوحيدة في البلاد القادرة على التدخل في حسم الصراع لصالح الاستقلال التام، وقد وصفها أحد قادتها وهو اللواء محيي الدين أحمد عبد الله بقوله:(**قررنا نحن في قوة دفاع السودان أن نتدخل بالقوة لنجبر أعضاء البرلمان لاتخاذ قرار الاستقلال الكامل غير المشروط للسودان...**)، وبالفعل تقدم عضو البرلمان

عبد الرحمن محمد إبراهيم باقتراح إلى المجلس في دورته الثالثة الجلسة الرقم(43)في19ديسمبر1955م بإصدار قرار إعلان الاستقلال، فقوبل الاقتراح بالتأييد وتمت الموافقة عليه. ووجه المجلس إلى الحاكم العام هاو البيان الآتي:(**نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعا، نعلن باسم شعب السودان أن السودان أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة، ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فورا)**. وبعد إعلان البرلمان الاستقلال اقر مجلس الشيوخ في22ديسمبر بيان الاستقلال، وهو ما اجبر دولتي الحكم الثنائي إلى الاعتراف بهذا الاستقلال[37].

واحتفلت السودان في1جانفي1956م باستقلالها وقيام النظام الجمهوري فيها وبادرت مصر وبريطانيا إلى الاعتراف بالجمهورية المستقلة الجديدة في اليوم نفسه، وغدت السودان عضوا في الجامعة العربية في19جانفي1956م وعضوا في هيئة الأمم في نوفمبر1956م[38].

10.خاتمة:

ان قضية استقلال السودان تدرجت من الحكم الذاتي في السودان والانتخابات السودانية كما رافقتها العديد من التطورات والمشاكل السياسية الداخلية والخارجية المتمثلة في الحكم الثنائي مصر والإنجليز، فكل طرف يحاول كسب السودان المستقل لأجل مصالحه، مما فتح المجال إلى ظهور خلافات وصراعات داخلية، خاصة قضية

الجنوب التي اصبحت قضية عالقة في تاريخ السودان ومخلفات استعمارية، حتى تم انفصال جنوب السودان كدولة مستقلة.

هكذا انتهت خدمة ومسؤولية الحاكم العام وتولى أبناء السودان أمرهم في مختلف جوانب الحياة السياسية، وتمكنت الحركة الوطنية السودانية وقواها الشعبية من قيادة معركة الاستقلال وانتزاعه من أيدي القوات البريطانية بعد كفاح طويل لتصفية الوجود الاستعماري وتحقيق السيادة والاستقلال الوطني.

11.المصادر و المراجع:

(1) محسن محمد، مصر والسودان الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، الطبعة الأولى، دار الشروق، 1994، ص67. أنظر أيضا: عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص110.

(2) جوهر موسى النهار مهيدات، السياسة البريطانية وأثروها في تكوين جنوب السودان...، المرجع السابق، ص186-187.

(3) فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان1936-1953م، الطبعة الأولى، دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع،1998، ص617.

(4) سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان1953-2009، دراسة تاريخية وثائقية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2011، ص69-70.

(5) فيصل عبد الرحمن علي طه، المرجع السابق، ص619-620.

(6) نفسه.

(7) نفسه، ص626.

(8) سرحان غلام حسين العباسي، المرجع السابق، ص69-70.

(9) محسن محمد، المرجع السابق، ص68.

(10) سرحان غلام حسين العباسي، المرجع السابق، ص71-72.

(11) محسن محمد، المرجع السابق، ص(88-111).

(12) سرحان غلام حسين العباسي، المرجع السابق، ص71-72.

(13) محسن محمد، المرجع السابق، ص(69-98).

(14) فيصل عبد الرحمن علي طه، المرجع السابق، ص631.

(15) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص855. أنظر أيضا: أحمد إبراهيم دياب، المرجع السابق، ص ص98-99.

(16) محمد علي محمد الطيب، " الأثر الإداري للأتراك العثمانيين في السودان"، ملتقى دولي بعنوان" السودان في العهد العثماني"، 26-28سبتمبر2012، دار الوثائق القومية، رئاسة مجلس الوزراء، الخرطوم ،2012، ص273.

(17) فيصل عبد الرحمن علي طه، المرجع السابق، ص650-651.

(18) ذاكر محي الدين عبد الله العراقي،" المتغيرات السياسية في السودان من خلال وثائق الخارجية العراقية(1946-1956)"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد(10-ب)، المجلد20، بغداد، أكتوبر2013، ص326.

- يذكر بيتر ودوارد في كتابه السودان: الدولة المضطربة1898-1989م أن عدد الناخبين المسجلين في الانتخابات بلغ1.687.000ناخبا. أنظر: بيتر ودوارد، السودان: الدولة المضطربة1898-1989م، ترجمة، محمد علي جادين، الخرطوم،2001م، ص104، وأيضا: فيصل عبد الرحمن علي طه، المرجع السابق، ص650.

(19) جراهم. ف. توماس، السودان الصراع من أجل البقاء1984-1993، ترجمة، الطيب المنصور، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة،1998م، ص26.

(20) سرحان غلام حسين العباسي، المرجع السابق، ص75.

(21) محمد علي محمد الطيب، المرجع السابق، ص251.

(22) ذاكر محي الدين عبد الله العراقي، المرجع السابق، ص328.

(23) Cab. 129/70, C.(54)255, Note by the Secretary of the Cabinet, the Sudan , Printed for the Cabinet. July 1954.pp18-19.

(24) Ibidem.

(25) ذاكر محي الدين عبد الله العراقي، المرجع السابق، ص328-329.

(26) منى حسين عبيد الشمالي، الأحزاب الاتحادية في السودان1944-1969م، إشراف، نشأت كامل محمد العاني، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، جوان2004، ص131-132.

(27) سرحان غلام حسين العباسي، المرجع السابق، ص76.

(28) جراهم. ف. توماس، المصدر السابق، ص26.

(29) نوال عبد العزيز مهدي راضي، رياح الشمال دارسة في العلاقات المصرية- السودانية، المطبعة التجارية، دار المعارف، القاهرة،1985م ، ص69.

(30) سرحان غلام حسين العباسي، المرجع السابق، ص78-77.

(31) نفسه.

(32) نفسه، ص77-78

(33) نفسه، ص78-79.

(34) محمد علي محمد الطيب، المرجع السابق، ص86.

(35) سرحان غلام حسين العباسي، المرجع السابق، ص79-80.

(36) نفسه، ص87-88.

(37) سرحان غلام حسين العباسي، المرجع السابق، ص80-81.

(38) إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العلم الإسلامي الحديث والمعاصر، جزأين، الجزء الثاني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض،1993م.،ج2، ص66.